



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد  
15-14-13 صفر 1439 / 3-4-5 نوفمبر 2017





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
5	هيئة حقوق الإنسان
7	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



# الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

## «جمعية حقوق الانسان» ترحب بقرار لجنة عليا لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م

<http://www.okaz.com.sa/article/1586674>

A

«عكاظ» (الرياض) @OKAZ\_online

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بصدور امر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - بتشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد وعضوية كل من: رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام والتحقيق فيها، وإصدار أوامر القبض، والمنع من السفر، وكشف الحسابات والمحافظ وتجميدها، وتتبع الأموال والأصول ومنع نقلها أو تحويلها من قبل الأشخاص والكيانات أياً كانت صفتها، واتخاذ الإجراءات الاحترازية حتى تتم إحالتها إلى جهات التحقيق أو الجهات القضائية بحسب الأحوال واتخاذ كل ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام من الأشخاص والكيانات والأصول الثابتة والمنقولة في الداخل والخارج وإعادة الأموال للخزينة العامة للدولة وتسجيل الممتلكات والأصول باسم عقارات الدولة.

وقال رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني في بيان له اليوم (السبت) إن هذا الامر الملكي يؤكد على ان مكافحة الفساد تأتي في قائمة أولويات القيادة السعودية الحالية وأن ليس هناك احد ممن تورط في قضايا فساد وممن غلب مصالحه الخاصة على المصلحة العامة، واعتدى على المال العام واستغل السلطة والنفوذ، سيبقى خارج المساءلة.

واضاف القحطاني ان طبيعة عضوية هذه اللجنة واختيار ولي العهد لرئاستها واستثناء عملها من بعض القيود الروتينية يؤكد على الرغبة السامية في محاربة الفساد وحماية المال العام وبشكل جاد وسريع وبدون السماح للروتين الاداري بان يعترض طريق تحقيق تلك الاهداف.



## 30% نسبة المشاركة في انتخابات غرفة مكة المكرمة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 14 صفر 1439هـ - 3 نوفمبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/546811>

المدينة - مكة المكرمة

بلغت نسبة الناخبين المشاركين في انتخابات الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة والتي أسدل الستار عنها أول من أمس نحو 30%، إذ شارك 2810 ناخبين من إجمالي 10200 ناخب يحق لهم التصويت.

وقد ساهم نظام الانتخابات الجديد المتمثل في منح كل ناخب الحق في اختيار صناعيين وتجاريين في إيجاد بعض التكتلات بين المرشحين وتشكيل كيانات قوية نافست وحصدت أصواتا كثيرة.

وفيما شهدت الانتخابات التي استمرت يومين العديد من الظواهر السلبية ولعل في مقدمتها العشوائية التي سادت في الطريق المؤدي لصالة الاقتراع، إذ انتشرت مقاعد المرشحين والوافدون الذين يروجون لهم، أشار المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة سليمان بن عواض الزايدي إلى أن العملية الانتخابية تمت بشكل جيد.

وقال: «كان التنظيم في صالة الاقتراع التي تشرف عليها لجنة الانتخابات جيدا وكان الناخب يدلي بصوته دون أي تأثيرات»، لكنه انتقد الفوضى في الصالة الخارجية لافتا إلى أن الوضع فيها كان غير لائق بعملية انتخابية كبيرة كاختيار مجلس إدارة الغرفة

وكان من أبرز السلبيات التي كان محل شكوى العديد من التجار والصناع على حد سواء تعطل نظام السداد الآلي الخاص برسوم الاشتراك في الغرفة والذي تعطل من الساعة الرابعة عصرا حتى انتهاء الاقتراع الساعة العاشرة مما تسبب في حرمان أكثر من (300) ناخب وناخبة من الإدلاء بأصواتهم

من جانبه، ألقى رئيس اللجنة الإشرافية على الانتخابات يحيى عزان مسؤولية الوزارة عن ذلك، مؤكدا أن العطل كان من قبل شركة السداد ومسؤولية الغرفة التجارية الصناعية كون مبالغ التحصيل تنزل في حساب الغرفة مباشرة، مشيرا إلى أنه كان من المفترض أن يقوم من يرغب بالمشاركة في الانتخابات بالتأكد من تجديد سجله التجاري واشترائه في الغرفة قبل يوم من الاقتراع

من جهته، قال نايف مشعل الزايدي الحاصل على أعلى الأصوات في فئة الصناعة: «إن ثقة التجار والصناع وكافة المنتسبين فخر لي وسأعمل على تحقيق تطلعات المجتمع التجاري الصناعي

فيما عبر خالد بن رده الحارثي الحاصل على أعلى الأصوات في فئة التجار عن سعادته بثقة الناخبين فيه، مؤكدا أنه سيكون لسانهم المعبر عن مطالبهم.

## هيئة حقوق الإنسان

## قالوا إن النظام المقترح فيه تهوين لجرائم كبيرة حدد الشرع عقوبتها معارضون له • مكافحة التمييز: لا فراغ تشريعي ولا إحصاءات تدعم المقترح

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 16 صفر 1439هـ - 5 نوفمبر 2017م  
<http://www.okaz.com.sa/article/1586804>

فارس القحطاني (الرياض)@faris377

عارض بعض أعضاء لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في مجلس الشورى توصية اللجنة بملاءمة دراسة مقترح مشروع نظام مكافحة التمييز وبث الكراهية الذي سيناقش في المجلس يوم الإثنين بعد القادم. ويرر المعارضون وهم: الشيخ عبدالعزيز النصار، الدكتور محمد الجرياء، والدكتور سليمان الفيقي، بأن الأفعال التي تضمنها مقترح مشروع النظام جاء النص على تجريئها صراحة في الكتاب والسنة، والنظام الأساسي للحكم، وعدد من الأنظمة السارية والاتفاقات التي انضمت إليها المملكة، ومن ثم لا يوجد فراغ تشريعي لتتم معالجته من خلال مشروع هذا النظام.

وأشاروا إلى أنه لم يتبين للمجلس من خلال مراجعته لتقارير الجهات الحكومية ومنها القضائية والأمنية أو عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي أن هناك شكوى من فراغ في هذا المجال. وما يرتكب من جرائم ومخالفات يجري التعامل معها من خلال الأنظمة القائمة سواء في الحق العام أو الخاص، والنيابة العامة تتابع ما يقع من ذلك بالضبط والمساءلة ورفع الدعوى أمام القضاء للنظر فيه، وصدرت أحكام قضائية رادعة بحق كل مدان في هذه الجرائم والمخالفات.

وأضافوا: إذا تقرر أن مقترح مشروع النظام لا ينظم تجريم أفعال لم تجرم، كما أوضحنا، فإن غاية ما يسعى إليه هو تنظيم العقوبة للجرائم التي أوردتها. وتنظيم العقوبة للجرائم التعزيرية مطلب ينشده الجميع، ولكنه لا يقف عند هذه الجرائم الواردة في النظام المقترح، ولا يخفى أن هذا الهدف يجري العمل عليه لهذه الجرائم وغيرها بناء على أمر ملكي في 1436/2/7 بتكوين لجنة شرعية لإعداد مدونة الأحكام القضائية، فضلاً عن أن عدداً من المخالفات التي تضمنها المقترح عالجتها بعض الأنظمة السارية كنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ونظام المطبوعات والنشر وغيرها. وبينوا أن صدور الأنظمة عادة يكون لتنظيم ظواهر تحتاج إلى إصدار نظام يحكمها، ومقترح مشروع هذا النظام لم يبين على توثيق بحثي إحصائي بوجود ظاهرة تمييز أو كراهية متفشية في مجتمعنا، وكذا اللجنة في رأي الأكثرية لم تؤسس على ثبوت ذلك إحصائياً، بل ولم يرفع من هيئة حقوق الإنسان - وهي جهة مختصة - أية إحصائية حول الموضوع. فضلاً عن أن المملكة أقل الدول تعرضاً لما يعكر صفوها في هذا الجانب بحكم قاعدتها الشرعية وما يحمله مواطنوها من وازع شرعي، وما يكون من حالات استثنائية لا يقاس عليه، ولا يتطلب استنفاراً تشريعياً، دونما مسوغ يمكن الاستناد إليه.

وترى «الأقلية المعارضة» أن طرح هذا المشروع وتداوله يبقى مقلقاً للمفهوم الوطني الإيجابي عن المحبة والمساواة السائدة بين جميع أطراف المجتمع، وقد يكون مدعاة لظهور الكراهية والتمييز بسبب بعض الأحكام الواردة فيه، فيكون أسس لذلك بطريقة غير مباشرة.

وعلاوة على ما تقدم يرى المعارضون أن مقترح مشروع النظام قدم بصياغة لا تصلح كمشروع يتبناه المجلس، كما اشتمل على مخالفات شرعية مثل ما جاء في المادة السادسة من تذييب وتهوين لجرائم كبيرة لا يجوز أن تحدد عقوبتها وتخصر في هذا النظام بسجن وغرامة، إذ يعد مرتكبها إن كان مسلماً، مرتدأً، وحكمه شرعاً أن يستتاب فإن لم يتب قتل، كالمساس بالذات الإلهية بالطعن أو الانتقاص أو السخرية والإساءة للأنبياء والرسل.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية





## وزير الثقافة والإعلام: مكافحة الفساد مطلب رسمي وشعبي لتحقيق العدالة الاجتماعية

المصدر: جريدة الحياة السبت 15 صفر 1439 هـ - 4 نوفمبر 2017 م  
<http://www.alhayat.com/Articles/25157868>

الرياض - «الحياة»

صرح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد العواد بأن الأمر الملكي الكريم حول مكافحة الفساد وتنبع الفاسدين هو نهج الدولة في تعزيز النزاهة والمضي في الإصلاح الذي دأبت عليه الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي العهد، فهما حريصان كل الحرص على حماية المال العام واجتثاث الفساد الذي يعد معول هدم للاقتصاد والمجتمع، مبيناً أن هذا القرار يمثل نقلة في الشفافية والمحاسبة والحوكمة ما ينتج بيئة صحية جاذبة للاستثمار والإرتقاء بمعايير الإلتقان والجودة. وذكر العواد أن مكافحة الفساد مطلب رسمي وشعبي لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوطيد قيم النزاهة والعدل والمساواة في المجتمع وتسريع وتيرة الإصلاح والتطور لنهضة بلادنا في شتى المجالات. ويشكل هذا الأمر خطوة مهمة في تنفيذ سياسة المملكة الرامية للمحافظة على المال العام ومحاسبة المفسدين وكل من عمل على استغلال منصبه للإثراء والتكسب، معلناً انطلاق مرحلة جديدة تؤسس لأسلوب إدارة الدولة القائم على أسس النزاهة والأمانة والإخلاص. وأضاف العواد بأن رسالة ولي العهد في محاسبة الفاسدين وتعقبهم هي رسالة واضحة وحازمة بأنه لن يفلت أحد من المحاسبة والمعاقبة متى ثبت تورطه في قضايا الفساد. وأكد الوزير العواد أن مكافحة الفساد تأتي ضمن منظومة الإصلاح الشاملة التي تشهدها بلادنا في كافة الميادين لتعزيز مكانة المملكة والرفع من كفاءة العمل وجودته وفق أفضل المواصفات من خلال استثمار الموارد المتاحة خير استثمار بعيداً عن الهدر والاستغلال، مع الحرص على حفظ المال العام وصرفه في مصارفه النظامية بنزاهة ودقة. أوضح أن هذا القرار سيكون له أثر إيجابي كبير على أبناء المملكة بإعادة الأموال المنهوبة من دون وجه حق للاستفادة منها في مشاريع التنمية وإعادة عشرات الملايين من أمتار الأراضي المستولى عليها بغير وجه حق للاستفادة منها في حل مشاكل الإسكان. وأن هذا القرار يمثل انطلاقة قوية لردع من تسول له نفسه استغلال المال العام والإثراء والتكسب غير المشروع.



## وزارة النقل: ملتزمون بخفض وفيات حوادث الطرق بنسبة 25 في المئة

المصدر: جريدة الحياة السبت 15 صفر 1439 هـ - 4 نوفمبر 2017 م  
<http://www.alhayat.com/Articles/25155606>

جدة - «الحياة»

أكدت وزارة النقل استمرارها بالعمل على مبادرة خفض عدد الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق بنسبة 25 في المئة بحلول العام 2020، إذ تحتل المملكة المرتبة الـ 157 من بين 180 دولة من حيث السلامة على الطرق وفقاً لإحصاءات منظمة الصحة العالمية.

وقال وزير النقل الدكتور نبيل العامودي في تصريح له ضمن حملة «وجهتنا.. وجهتكم»: إن «وجهتنا في هذه المرحلة من الحملة التعريف بدور وزارة النقل وإلقاء الضوء على المشاريع التي يقوم بها فريق الوزارة لخفض عدد وفيات حوادث الطرق بعدما رصدت التقارير وصول الخسائر نحو 28 شخص لكل 100 ألف نسمة، وهذا رقم نسعى إلى تقليده قدر الإمكان لتكون طرق المملكة آمنة، وللحد من الخسائر البشرية والمادية التي ترهق الاقتصاد الوطني». وأشار العامودي إلى أن مبادرة خفض وفيات حوادث الطرق محل رصد واهتمام كبيرين من قبل مسؤولي منظومة النقل كونها تمس كل فرد في المجتمع، ولذا فهي على قائمة مبادرات الوزارة في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، والتي نعمل في منظومة النقل على تحقيقها بدعم من كافة الجهات المعنية، وفي مقدمتهم وزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة التجارة والاستثمار ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة التعليم ووزارة الثقافة والإعلام ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وبالتعاون مع عدد من الشركاء مثل هيئة النقل العام والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة وهيئة الهلال الأحمر وبإشراف اللجنة الوزارية للسلامة المرورية.



## خادم الحرمين يأمر بتشكيل لجنة لـ «حصر جرائم فساد المال العام»

المصدر: جريدة الحياة السبت 15 صفر 1439 هـ - 4 نوفمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/25157505>

أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز اليوم (السبت)، بتشكيل لجنة لـ«حصر الجرائم والمخالفات في قضايا الفساد بالمال العام» برئاسة ولي العهد، وذلك «لما حدث من استغلال من بعض ضعاف النفوس، الذين غلبوا مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة، واعتدوا على المال العام دون وازع من دين أو ضمير أو أخلاق أو وطنية»، وأكد الملك سلمان أن تشكيل اللجنة جاء «استشعاراً منا لخطورة الفساد وأثاره السيئة على الدولة، سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً، واستمراراً على نهجنا في حماية النزاهة، ومكافحة الفساد والقضاء عليه، ولا نخشى في الله لومة لائم، بحزم وعزيمة لا تلين، وبما يبئ ذمتنا أمام الله سبحانه، ثم أمام مواطنينا». وجاء خطاب الملك سلمان في نص الأمر الملكي على النحو الآتي: «نظراً لما لاحظناه ولمسناه من استغلال من قبل بعض ضعاف النفوس، الذين غلبوا مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة، واعتدوا على المال العام دون وازع من دين أو ضمير أو أخلاق أو وطنية، مستغلين نفوذهم والسلطة التي أوتمنوا عليها، في التطاول على المال العام وإساءة استخدامه، واختلاسه، متخذين طرائق شتى لإخفاء أعمالهم المشينة، ساعدهم في ذلك تقصير البعض ممن عملوا في الأجهزة المعنية، وحالوا دون قيامها بمهامها على الوجه الأكمل لكشف هؤلاء، مما حال دون اطلاع لالة الأمر على حقيقة هذه الجرائم والأفعال المشينة.

وقد حرصنا منذ تولينا المسؤولية على تتبع هذه الأمور، انطلاقاً من مسؤولياتنا تجاه الوطن والمواطن، وأداء للأمانة التي تحمّلناها بخدمة هذه البلاد ورعاية مصالح مواطنينا في جميع المجالات، واستشعاراً منا لخطورة الفساد وأثاره السيئة على الدولة سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً، واستمراراً على نهجنا في حماية النزاهة ومكافحة الفساد والقضاء عليه، وتطبيق الأنظمة بحزم على كل من تطاول على المال العام ولم يحافظ عليه، أو اختلسه، أو أساء استغلال السلطة والنفوذ في ما أسند إليه من مهام وأعمال، نطبق ذلك على الصغير والكبير، لا نخشى في الله لومة لائم، بحزم وعزيمة لا تلين، وبما يبئ ذمتنا أمام الله سبحانه، ثم أمام مواطنينا، مهتدين بقوله تعالى: (ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب

المفسدين)، وقوله صلوات الله وسلامه عليه: (إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)، ولما قرره علماء الأمة من أن حرمة المال العام أعظم حرمة من المال الخاص، بل وعدوه من كبائر الذنوب، وقد قال الله تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)، وإيماناً منا بأنه لن تقوم للوطن قائمة ما لم يتم اجتثاث الفساد من جذوره ومحاسبة الفاسدين وكل من أضر بالبلد وتناول على المال العام، وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة، أمرنا بما هو آت:  
 أولاً: تشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد، وعضوية كل من: رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة.  
 ثانياً: استثناءً من الأنظمة والتنظيمات والتعليمات والأوامر والقرارات، تقوم اللجنة بالمهام التالية:  
 1 - حصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام.  
 2 - التحقيق، وإصدار أوامر القبض، والمنع من السفر، وكشف الحسابات والمحافظ وتجميدها، وتتبع الأموال والأصول ومنع نقلها أو تحويلها من قبل الأشخاص والكيانات، أيًا كانت صفتها، ولها الحق في اتخاذ أي إجراءات احترازية تراها حتى تتم إحالتها إلى جهات التحقيق أو الجهات القضائية بحسب الأحوال.  
 3 - اتخاذ ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام، واتخاذ ما تراه بحق الأشخاص والكيانات والأموال والأصول الثابتة والمنقولة في الداخل والخارج، وإعادة الأموال للخزينة العامة للدولة، وتسجيل الممتلكات والأصول باسم عقارات الدولة، ولها تقرير ما تراه محققاً للمصلحة العامة، خاصة مع الذين أبدوا تجاوبهم معها.  
 ثالثاً: للجنة الاستعانة بمن تراه، ولها تشكيل فرق للتحري والتحقق وغير ذلك، ولها تفويض بعض أو كامل صلاحياتها لهذه الفرق.  
 رابعاً: عند إكمال اللجنة مهامها ترفع لنا تقريراً مفصلاً عما توصلت إليه وما اتخذته بهذا الشأن.  
 خامساً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده، وعلى جميع الجهات المعنية التعاون التام لإنفاذ ما تضمنه أمرنا هذا.  
 سلمان بن عبدالعزيز آل سعود».

وأمر الملك سلمان اليوم، بإعفاء وزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبدالله، وتعيين الأمير خالد بن عياف وزيراً للحرس الوطني، وإعفاء وزير الاقتصاد والتخطيط عادل فقيه، وتعيين محمد التويجري وزيراً للاقتصاد والتخطيط.  
 وأمر بترقية اللواء فهد الغفيلي إلى رتبة فريق، وتعيينه قائداً للقوات البحرية خلفاً للفريق عبدالله السلطان.



## 22 ألف حكم وقرار أصدرتها محاكم الدرجة الأولى والتنفيذ خلال 5 أيام

المصدر: جريدة الحياة الاحد 16 صفر 1439 هـ - 5 نوفمبر 2017م  
<http://www.alhayat.com/Articles/25153700>

الرياض - «الحياة»  
 أوضحت وزارة العدل أن إجمالي الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى ومحاكم التنفيذ خلال الأسبوع المنصرم في الفترة من 9 إلى 13 صفر بلغ 22469 حكماً وقراراً خلال خمسة أيام عمل. وأشارت الوزارة إلى أن إجمالي العمليات التي نفذتها محاكم الدرجة الأولى ومحاكم التنفيذ وكتابات العدل في المملكة، بلغ خلال الأسبوع الماضي 152265 عملية، إذ استحوذت محاكم الدرجة الأولى على 48 في المئة من العمليات، فيما بلغت نسبة عمليات التوثيق 36 في المئة، والتنفيذ 16 في المئة. وأكدت الوزارة أن العمليات في محاكم الدرجة الأولى بلغت 72883 عملية، منها 21443 إحالة، وبلغ إجمالي الجلسات 36440 جلسة، أما الأحكام والقرارات فبلغت 15000 حكم وقرار. وفي ما يخص التوثيق انتهى الأسبوع بـ 55198 عملية، منها 19611 عملية على العقار، فيما أصدرت كتابات العدل 35587 وكالة. وشهدت محاكم التنفيذ في المملكة 24184 عملية، منها 12525 إحالة أو طلباً تم تقديمه، فيما بلغت القرارات والأحكام الصادرة عن



## • المدينة: اتفاق لنشر ثقافة البيئة الصحية المتكاملة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 16 صفر 1439 هـ - 5 نوفمبر 2017م  
<http://www.alhayat.com/Articles/25154129>

المدينة المنورة - «الحياة»

رعى أمير منطقة المدينة المنورة فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز، توقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين جامعة طيبة وبرنامج المدن الصحية بالمدينة المنورة لتطبيق المعايير المعتمدة من منظمة الصحة العالمية للمدن الصحية. ويهدف الاتفاق الذي وقعه مدير جامعة طيبة الدكتور عبدالعزيز السراي ومنتسق برنامج المدن الصحية بالمدينة المنورة أحمد حماد، إلى نشر ثقافة البيئة الصحية المتكاملة والتثقيف الصحي وخدمة المجتمع وإشراك جميع القطاعات في العمل المتكامل لخدمة المدينة المنورة وفق قواعد وأنظمة منظمة الصحة العالمية لإيجاد مجتمع يتمتع بروابط وعلاقات صحية تنعكس على حياته وممارساته اليومية ليبقى بأفضل صحة. وأكد أمير المنطقة أهمية أن يرى الجميع نتائج هذا الاتفاق ويلمسها بوضوح وأن ينعكس أثرها على المجالات الصحية بالمنطقة لتكون بذلك نموذجاً عالمياً يحتذى في مجال الخدمات الطبية، منوهاً بما تقدمه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز من دعم للحفاظ على صحة المواطن التي تعتبر في مقدم اهتمامات الدولة. فيما أوضح السراي أن الاتفاق هو أحد أهم ركائز العمل المنظم والمبني على أسس علمية، مبيناً أن الهدف من وراء هذه الاتفاقيات هو التكامل بين جميع المؤسسات الاجتماعية والحكومية والأهلية تلبية لمطالب التنمية في المنطقة للوصول إلى مجتمع صحيح سليم وبيئة صحية متكاملة. وأوضح منتسق برنامج المدن الصحية عبيد حماد، أن هدف البرنامج الاعتراف الدولي من منظمة الصحة العالمية بأن تكون المدينة المنورة أول مدينة صحية يعترف بها على مستوى المملكة من المنظمة، أملاً أن يرى المجتمع في المستقبل القريب أثر هذا الاتفاق واقعاً معاشاً، وأن تحذو مؤسسات وإدارات حكومية أخرى حذو جامعة طيبة في تقديم الدعم والمشاركة مع جهات خدمية أخرى لخدمة وتنمية المجتمع للوصول إلى بيئة صحية متكاملة. وشكر كل من مدير جامعة طيبة ومنتسق برنامج المدن الصحية أمير منطقة المدينة المنورة على دعمه اللا محدود ومتابعته الحثيثة للبرنامج. يذكر أن برنامج المدن الصحية هو أحد البرامج الوقائية التي تُطبق لتعزيز الصحة ويقوم على مبدأ تحسين الصحة الذي يتحقق إذا ما تم تحسين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الصحة، ذلك لأن صحة المرء نتيجة للظروف السائدة في المنزل وفي المدرسة أو في مكان العمل مثلما هي نتيجة لمستوى الجودة في المرافق الصحية.



## وزير التعليم: تشكيل لجنة عليا لقضايا الفساد العام يوطد

### لمرحلة قادمة قوامها الحزم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 16 صفر 1439 هـ - 5 نوفمبر 2017م  
<http://www.alriyadh.com/1635400>

متابعة - الرياض الإلكتروني

رفع وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى وزير التعليم، شكره وتقديره لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - أيده الله - بعد صدور أمره الكريم بتشكيل لجنة عليا برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد - حفظه الله - تقوم بحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام، وبالتحقيق وإصدار أوامر القبض والمنع من السفر، واتخاذ ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام. وأضاف العيسى أن هذا الأمر الكريم يأتي استمراراً للنهج المبارك الذي وضعه الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل - رحمه الله - وسار عليه أبناؤه ملوك المملكة العربية السعودية وأولياء العهود الذين أدوا دورهم رحمهم الله - بتوفيق الله - في حفظ هذا الوطن ومكتسباته لتعود على الوطن وأبنائه في سبيل التنمية وبناء الإنسان السعودي وتهيئة البيئة السليمة للوطن وأجياله المتعاقبة. وفي ذات السياق، أشار وزير التعليم إلى أن الأمر الملكي الكريم بتشكيل هذه اللجنة وعلى هذا المستوى الرفيع توطد لمرحلة قادمة قوامها الحزم ضد من يحاول المساس بمقدرات الوطن وحقوق المواطن، وتصون - بإذن الله - الإنفاق السخي من الدولة حفظها الله على مشاريع التنمية المختلفة لتكون في الوقت والمكان المناسبين وبأعلى معايير الضبط والجودة. وأبان د. أحمد العيسى أن دور وزارة التعليم في مواكبة هذه المرحلة هو ترسيخ مفاهيم المواطنة الحقة ورفع مستوى الشعور بالمسؤولية لدى الطلاب والطالبات والإسهام من خلال بناء منظومة من البرامج التي تستهدف الناشئة للدراسة بأهمية العناية بحق الوطن ومسؤولية المواطن أيًا كان موقعه، وهو الدور الذي يضطلع به المعلمون والمعلمات وأعضاء هيئة التدريس في مدارس التعليم العام والجامعات. واختتم معالي وزير التعليم تصريحه بالدعاء أن يحفظ الله خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وأن يديم على الوطن نعمة الأمن والإيمان.



## مقصلة الحزم تهوي على الرؤوس وتكشف تجاوزات ٤٠ متهمًا بينهم أمراء ووزراء ونواب ليلة تاريخية تقصف جباه الفاسدين

المصدر: جريدة المدينة الأحد 16 صفر 1439 هـ - 5 نوفمبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/547109>

محمد الزهراني - جدة

اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي بأكثر من 500 ألف تغريدة للساعات الأولى مساء أمس، بعبارات التأييد ولهجت الألسن بالدعاء لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ولسمو ولي العهد الأمين الأمير محمد بن سلمان بعد صدور الأمر الملكي الذي صدر البارحة والذي يقضي بتشكيل لجنة عليا برئاسة سمو ولي العهد وعضوية رئيس هيئة الرقابة والتحقيق ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وتداول أنباء عن القبض على أكثر من ٤٠ من الشخصيات الاعتبارية بينهم أمراء ووزراء ورجال أعمال كبار متهمون بالفساد. واستعاد المغردون وتناقلوا عبر تطبيقات السناوب والواتس وتويتر مقطع فيديو لمقولة ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان التي قالها خلال لقائه التلفزيوني مع داود الشريان حينما قال: «إنه لن ينجو أي شخص دخل في قضية فساد، سواء كان أميرًا أو وزيرًا.. مَنْ تتوافر عليه الأدلة الكافية سيحاسب». وأنشأ المغردون أكثر من هاشتاج

ووسم لتبادل المعلومات والتغريدات حول الأسماء التي قيل إنها ستخضع للتحقيق وفتح ملفات الفساد في أكثر من وزارة وملفات غسيل الأموال. وتناقلت المواقع بالرموز أسماء أمراء ووزراء سابقين ورجال أعمال ومسؤولين وقادة سابقين في القوات الجوية والبحرية يشتهر في تورطهم بقضايا فساد وصفقات سلاح وتلاعب في المال العام.

تطلعات الشعب والقيادة وأجمع المغردون والمحللون والمهتمون بالشأن العام خلال نقاشاتهم ومدخلاتهم التلفازية والإذاعية على أن تشكيل لجنة مستقلة لمكافحة الفساد برئاسة ولي العهد هو عزم من القيادة الحكيمة على اجتثاث الفساد والمضي قدماً لحفظ المال العام من الضياع بما يعود بالنفع على الوطن والمواطنين ومحاسبة حازمة لكل متورط مهما كانت مكانته ومنصبه، وقالوا إن هذه اللجنة جاءت لتحقيق تطلعات الشعب والقيادة لمحاربة الفساد واجتثاث جذوره وتقليل رؤسه لتعمل هذه جنباً إلى جنب مع الجهات المختصة بمراقبة المال العام وأداء الوزراء والمسؤولين.

مفاجآت وقد حفلت قائمة الأسماء المتداولة بمفاجآت عدة كونها تضمّنت أسماء كان يعتقد البعض أنها فوق مستوى المحاسبة الأمر الذي أثلج صدور المتابعين من المواطنين بمختلف شرائحهم ومستوياتهم الاجتماعية والوظيفية.

كما فتح الأمر الكريم الأمل في نفوس الشباب والباحثين عن العمل للقضاء على العوائق البيروقراطية وشبه الفساد التي كانت تعرقل برامج التوظيف وتوليد الوظائف والتساهل مع القطاع الخاص مقابل التضييق على الخريجين والخريجات الباحثين عن العمل.

سيول جدة تعود للساحة واعتبر البعض أن فتح ملفات بعض الصفقات والتلاعب في المشتريات العسكرية والصرف من المال العام بطريقة غير مشروعة والرشاوى والمشروعات الاستثمارية والمدن الاقتصادية وجزر البنديقية وسيول جدة وحمى الضنك وكورونا وغيرها من الملفات المفتوحة التي كاد المجتمع أن ينساها بل نسي البعض منها لمضي عشرات السنين ما هو إلا تأكيد على أن الحساب والعقاب سيغال كل متورط مهما كانت جريمته بغض النظر عن زمان ارتكابها وشخصية الفاعل والمشاركين معه.

10 أمراء

فالمعلومات المتداولة تشير إلى إيقاف الأمير «ت. ن» بتهمة توقييع صفقات سلاح غير نظامية، إضافة إلى إيقاف الأمير «و. ط» في قضايا غسيل للأموال، وإيقاف الأمير «م. ع» بتهمة اختلاسات وصفقات وهمية وترسية عقود على شركات تابعة له، إضافة إلى صفقات سلاح في وزارته، وإيقاف رجل الأعمال (و. ب) مستثمر في مجال الإعلام بعدة تهم تتعلق بالفساد، وإيقاف وزير الاقتصاد والتخطيط السابق بتهمة الفساد وقبول الرشاوى ومخالفات في سيول جدة، مع رجل الأعمال ص. ك. وابنيه كما تم إيقاف (خ، ت) مسؤول سابق بالديوان الملكي متهم الفساد وأخذ الرشاوى وأمير سابق لأحد المناطق متورط في قضية فساد بمشروع القطار وكذلك محافظ سابق لهيئة الاستثمار قيل إنه ضالع في قضايا فساد من ضمنها مشروعات المدن الاقتصادية والاستثمار الأجنبي ووزير مالية سابق ومقاولين بشبهة فساد في مشروعات الحرمين.

أكثر من 40 متهمًا ورجحت المصادر وصول العدد إلى أكثر من 40 متهمًا بينهم 10 أمراء ووزراء ونواب ومسؤولين سابقين ومديرا شركة الاتصالات والخطوط السعودية السابقان

ورئيس المراسم الملكية السابق، كما ترددت أنباء عن استدعاء أسماء جديدة ستكشف عنها التحقيقات مع المقبوض عليهم في وقت لاحق حيث سيجرف بلدوزر العدالة كل رموز الفساد وسيجعلهم عبرة لغيرهم. وسيساهم هذا القرار في إرساء ركائز التنمية وتحقيق الرؤية ووضع الجميع تحت مجهر العدالة.



## «العمل»: 42.8% من المنشآت غير ملتزمة بتأنيث المحال

المصدر: جريدة المدينة العدد 16 صفر 1439 هـ - 5 نوفمبر 2017م



المدينة - جدة

كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن أن 42.8 من المنشآت غير ملتزمة بقرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية وتوطينها في مرحلتها الثالثة، وذلك بناء على تنفيذها 4910 زيارة تفتيشية على المجمعات والمحلات التجارية في مختلف مناطق المملكة، بمشاركة عدد من الجهات الحكومية للتحقق من التزام منشآت القطاع الخاص بقرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية وتوطينها في مرحلتها الثالثة.

وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل أن الجولات التفتيشية كشفت عن التزام 2810 منشآت بنسبة 57.2 في المائة، في حين بلغ عدد المنشآت غير الملتزمة 2100 منشأة بنسبة 42.8 في المائة، مشيرًا إلى أن هذه الجولات جاءت خلال الأسبوع الأول من انطلاق المرحلة الثالثة من توطين وتأنيث محال بيع المستلزمات النسائية.

وبيّن أبا الخيل أن الحملات التفتيشية أسفرت عن ضبط 1441 مخالفة شملت قراري التوطين والتأنيث، وأخرى تتعلق بسوق العمل، مبينًا أن منطقة مكة المكرمة سجلت أعلى عدد للمخالفات بـ 608 مخالفات؛ إذ كان لها النصيب الأكبر من عدد الزيارات بـ 1205 زيارات.

من جهة أخرى؛ دعا أبا الخيل عملاء الوزارة إلى التواصل معها عبر مركز الاتصال على الرقم (19911)، أو عبر تطبيق «معا للرصدا» على الأجهزة الذكية، وذلك لتلقي الاستفسارات والشكاوى الخاصة بمخالفات تطبيق القرار.

يُذكر أن المرحلة الثالثة من توطين وتأنيث محال بيع المستلزمات النسائية انطلقت في الأول من شهر صفر من العام الحالي لتشمل أنشطة بيع العطورات النسائية، والأحذية والحقائب والجوارب النسائية والملابس النسائية الجاهزة والأكشاك التي تبيع المستلزمات النسائية.

وأقسام المحلات التي تبيع ملابس نسائية جاهزة مع مستلزمات أخرى (متعددة الأقسام)، والأقمشة النسائية، كما تضمنت المرحلة الثالثة المحلات الصغيرة القائمة بذاتها، التي تبيع فساتين العرائس.



## الشورى: 7 آلاف وظيفة تعليمية شاغرة دون مبررات

### نسبة المدارس • المستأجرة • في مناطق • صفر • وأخرى 40%

المصدر: جريدة المدينة الأحد 16 صفر 1439 هـ - 5 نوفمبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/547078>

جابر المالكي

طلبت اللجنة التعليمية في مجلس الشورى وزارة التعليم بالكشف عن المبالغ والإيرادات الذاتية للجامعات، وشددت على أنها مطلوب مهم لتقديم معلومات كاملة ضمن تقرير الوزارة.

وأكدت اللجنة في تقرير - اطلعت عليه «المدينة» - أن الوزارة لم تذكر إطلاقًا في تقريرها الذي رفع إلى الشورى مصدر المبالغ، التي ذكرتها، هل هو من أوقاف أم برامج أم استشارات، وأيضا لم يتم ذكر الإيرادات الخاصة ببرامج التعليم عن بعد ومصاريفها، إضافة إلى ذلك فإن الأرقام المذكورة في التقرير غير صحيحة.

وقالت اللجنة إن التقرير ذكر أن لدى الوزارة عددا من الوظائف التعليمية الشاغرة بلغت (6836) وظيفة ولم يوضح سبب عدم إشغالها، كما لا يوجد توازن بين تعيين المعيدون وأعداد أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين، مما يوحي بعدم وجود خطوة واضحة لزيادة نسبة السعوديين في الجامعات بالمملكة.

وأبان تقرير اللجنة أن نسبة المباني المدرسية المستأجرة بين المناطق تراوحت من صفر إلى 40% دون توضيح لأسباب هذا التفاوت الكبير ففي بعض المناطق يلاحظ أن نسبة المباني المستأجرة أعلى من متوسط النسبة العامة، التي ذكرتها الوزارة وهي 18% ولم تذكر «التعليم» أسباب ذلك، وقد بلغت المدارس المستأجرة في بعض المناطق نسبة عالية، ومثال

على ذلك القصيم، حيث بلغت النسبة 40% وجدة 33% ووادي الدواسر 29% وتبوك 29%، كما لم يشر التقرير للمدارس، التي تستخدم نفس المبنى صباحا ومساء، التي تشترك في ذات المبنى الحكومي أثناء الفترة والصباحية حيث يخصص دور لكل مدرسة، كما أن اعتماد معيار موحد لدمج المدارس- التي يقل طلابها عن 100 طالب - لا يمكن تطبيقه في أغلب المدارس.

أبرز ما تضمنه تقرير لجنة التعليم ضرورة الكشف عن الإيرادات الذاتية للجامعات توضيح إيرادات ومصروفات برامج التعليم عن بعد عدم التوازن بين تعيين المعيدين والأكاديميين الوافدين تفاوت نسبة المباني المدرسية المستأجرة من صفر إلى 40%



## العمل: توظيف 80% من الأيتام بحلول 2020

المصدر: جريدة المدينة الاحد 16 صفر 1439 هـ - 5 نوفمبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/547077>

داوود الكثيري - جدة  
كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن خطة لتوظيف 80% من الأيتام في القطاع الخاص، بحلول عام 2020، وذلك في إطار هدفها لتحويل شريحة مستفيدي الوزارة من متلقين للمساعدة إلى منتجين.  
وبحسب التقرير السنوي للوزارة لعام 1437 - 1438 هـ، الذي اطلعت (المدينة) على نسخة منه فإن برنامج التحول الوطني ينسجم مع استراتيجيات منظومة العمل والتنمية الاجتماعية من خلال 5 تحديات رئيسة، ومن بينها تمكين فئات المجتمع الأكثر حاجة من تحقيق الاستقلالية والاندماج المجتمعي، وتوجيه الجهود لتأمين السكن الملائم لمستفيدي الضمان الأشد حاجة للسكن، وبين التقرير استهداف الوزارة نسبة 33% من إجمالي المستفيدين بحلول عام 2020، منوها بأن النسبة الفعلية الحالية للذين ليس لديهم سكن تصل إلى 40%.

كما أشار الهدف الاستراتيجي للوزارة المرتبط بذات التحدي (تمكين فئات المجتمع الأكثر حاجة من تحقيق الاستقلالية والاندماج المجتمعي)، إلى التوجه نحو تقليص الاعتماد على الرعاية الإيوائية للمستفيدين، إلى الرعاية اللا إيوائية، وذلك بنسبة 35% بحلول عام 2020، مقارنة بما هي عليه حالياً وهي 5% فقط.

وتنتظر الوزارة إقرار نظام العقوبات البديلة، الذي لا يزال قيد الدراسة في هيئة الخبراء، حيث سيسهم في خفض نسبة حالات عودة الجانحين إلى دور الأحداث، وتقليص أعداد النزلاء في تلك الدور، التي تعاني من كثرة نزلائها في بعض المناطق.

وبيّن التقرير توجه الوزارة إلى تقليص أعداد المستغنين عن المعاش الضماني (المستفيدين القادرين على العمل وفي سن العمل)، بنسبة تصل إلى 1.5%، حيث سيتم العمل على وضع إستراتيجية تمكّن المستفيدين بالاستغناء عن المعاش الضماني بتوفير فرص عمل مناسبة لهم.



## شمول المهجورات في الضمان بـ "إقرار عصابة" وصك محكمة

المصدر: جريدة المدينة السبت 16 صفر 1439 هـ - 5 نوفمبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/546972>

أمين رزق  
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية شمول المهجورات في الضمان الاجتماعي بموجب صك من المحكمة عن طريق إقرار العصابة الذي يقدمه أشقاء المهجورة، وذلك بعد عمل دراسة حالة بوجود شهود عن طريق مكتب الضمان الاجتماعي. ويهدف هذا الإجراء إلى التأكد من أحقية المهجورات للضمان، بعد كشف حالات تلاعب في بعض الأسر للحصول على الاستحقاق دون وجه حق. وأكدت الوزارة عبر موقعها الإلكتروني على دعم فواتير الكهرباء فقط، وليس المياه والإيجارات، مشددة على أن الإعانة المالية للمعاقين لا تشمل مرضى السكر. ويقدم دعم الكهرباء للأسر الأشد احتياجاً في الضمان، وكلما انخفض الاستهلاك زاد الدعم الذي يصل لأكثر من 70 ريالاً للفرد في الشهر. ودعت الراغبين في تعديل بيانات التأشيرات إلى إلغائها وتقديم الطلب من جديد، مشيرة إلى إمكانية إضافة إي عمالة إلى المنشأة بشرط ألا يؤثر ذلك على النطاق. وأوضحت أنه لا يمكن نقل خدمة أي عامل لديه بلاغ تغيب عن العمل، مشيرة إلى أن صاحب العمل يمكنه إلغاء البلاغ إلكترونياً خلال 20 يوماً فقط.



## معلمة ثانوي تعدي على طالبة وتهدها بعدم الاقتراب من ابنتها بالطائف

المصدر: جريدة سبق الاحد 16 صفر 1439 هـ - 5 نوفمبر 2017م

<https://sabc.org/xph3ZH>

فهد العتيبي - الطائف  
تسلمت الإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف شكوى عن تعرض طالبة بالمرحلة الثانوية لإصابة في يدها، مُدعيةً اعتداء معلمة لا تدرسها، داخل إحدى المدارس التابعة لها، تحتفظ "سبق" باسمها، تمثلت بالتواء في الرسغ الأيمن، ومُنحت بموجبه مدة شفاء فُدرت طبيياً بأسبوع ما لم تحدث مُضاعفات، فيما أحالت الإدارة الشكوى لمدير قضايا المعلمين. وقال المتحدث الرسمي لتعليم الطائف عواض الخديدي لـ "سبق": "تم استقبال شكوى ولي أمر الطالبة، ولا تزال تحت الإجراء للتحقق من صحتها، ومن ثم استكمال الإجراءات المتبعة حيالها". وفي التفاصيل التي يرويها لـ "سبق" والد الطالبة رجل أمن مُرابط، ووفقاً للشكوى المُسلمة لإدارة التعليم، فإن مُشاجرة اشترك فيها بعض الطالبات داخل إحدى المدارس الثانوية بالطائف، ومن بينهم ابنته التي تدرس بالصف الأول ثانوي، لحين أن تم إنهاء تلك المشاجرة من قبل المعلمات وإحالتهم لإدارة المدرسة، إلا أن إحدى المعلمات وكانت ابنتها من ضمن المُشتركات في المشاجرة، فإنها أمسكت الطالبة المُشتكية من يدها ولفتها بعد الضغط عليها وهددتها بعدم الاقتراب من ابنتها، لحين أن عادت الطالبة إلى المنزل تشكي من يدها، وأبلغت والدتها بما حدث، وتم نقلها لأحد المستشفيات العسكرية، حيث خضعت للكشف الطبي، بحضور مندوب عن الشرطة وسجل إفادتها رسمياً وفقاً للنظام.

وقد صدر بحق الطالبة المُعتدى عليها من قبل المعلمة تقريراً طبياً، حصلت "سبق" على نسخة منه، أكد أن الطالبة تُعاني بسبب آلام بالرسغ الأيمن ناتج من التواء في الرسغ الأيمن، وعليه مُنحت مدة شفاء "أسبوع" من تاريخه ما لم تحدث مضاعفات.  
وطالب ولي أمر الطالبة اتخاذ الإجراء النظامي حيال المعلمة، والاهتمام بشكواه المُقدمة والعمل عليها.

## 22 ألف دعوى قضائية لإنهاء نزاعات وقفية في 3 سنوات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 16 صفر 1439 هـ - 5 نوفمبر 2017م

[http://www.aleqt.com/2017/11/05/article\\_1278396.html](http://www.aleqt.com/2017/11/05/article_1278396.html)

فصلت المحاكم السعودية في نحو 22482 دعوى حقوقية لإنهاءات وقفية وقع عليها نزاعات وخلافات خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث شكلت العقارات التجارية الموقوفة نحو 33 في المائة من إجمالي الأوقاف المتنازع عليها. وحسب إحصائية عدلية اطلعت "الاقتصادية"، عليها، فإن العام الهجري المنصرم، سجل انخفاضاً في عدد الدعاوى الوقفية بنسبة 6 في المائة مقارنة بالعام الذي قبله، حيث بلغ عدد الأوقاف 7196 وقفاً، مقابل 7634 وقفاً في عام 1437. وسجل عام 1436 العدد الأكبر من إجمالي النزاعات الوقفية بـ 7652 وقفاً، وبنسبة 34 في المائة من إجمالي العقارات المسجلة بدون صكوك خلال السنوات الثلاث الماضية.  
واستحوذت محاكم الرياض على نحو 25 في المائة من دعاوى الأوقاف خلال السنوات الثلاث الماضية. إلى ذلك، كشفت وزارة العدل أن إجمالي الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى ومحاكم التنفيذ خلال الأسبوع المنصرم في الفترة من 9 إلى 13 صفر، بلغت 22469 حكماً وقراراً خلال خمسة أيام عمل.  
وأشارت الوزارة إلى أن إجمالي العمليات التي نفذتها محاكم الدرجة الأولى ومحاكم التنفيذ وكتابات العدل في المملكة بلغت خلال الأسبوع الماضي 152265 عملية، إذ استحوذت محاكم الدرجة الأولى على 48 في المائة، من العمليات، فيما بلغت نسبة عمليات التوثيق 36 في المائة، والتنفيذ 16 في المائة.  
وأكدت الوزارة أن العمليات في محاكم الدرجة الأولى بلغت 72883 عملية "48 في المائة"، منها 21443 إحالة، وبلغ إجمالي الجلسات 36440 جلسة، أما الأحكام والقرارات فبلغت 15 ألف حكم وقرار.  
وفيما يخص التوثيق، فقد انتهى الأسبوع بـ 55198 عملية "36 في المائة"، منها 19611 عملية على العقار، فيما أصدرت كتابات العدل 35587 وكالة خلال خمسة أيام عمل.  
وشهدت محاكم التنفيذ في المملكة 24184 عملية "16 في المائة"، منها 12525 إحالة أو طلباً تم تقديمه، فيما بلغت القرارات والأحكام الصادرة عن محاكم التنفيذ في كافة أنحاء المملكة الأسبوع الماضي 7469 حكماً وقراراً، أما المحاضر في محاكم التنفيذ فبلغت 4190 محضراً.  
يشار إلى أن وزارة العدل أوضحت أن خدمة "الموثق" ستوفر 1509 مقار في مختلف أنحاء المملكة لتقديم خدمات التوثيق، منها 398 مقراً لموثقين باشرروا مهامهم باستقبال طالبي خدمات التوثيق، حيث تم إجراء العمل على إدراج 352 موثقاً في البوابة الإلكترونية "توثيق" بعد منحهم التراخيص.  
وقالت الوزارة "إن الخدمة هي إحدى مبادرات الوزارة في برنامج التحول الوطني 2020، وتهدف إلى رفع كفاءة أعمال التوثيق للأفراد والشركات من خلال إشراك القطاع الخاص، بشكل يوسع من خصصة الخدمات العدلية، ويدعم الاقتصاد الوطني بما يتواءم وينسجم مع أهداف "رؤية المملكة 2030".  
وتدرس الوزارة حالياً منح 759 متقدماً جديداً للحصول على تراخيص التوثيق، معلنة أنها بصدد إطلاق برنامج تدريبي لـ 759 متقدماً منهم من لا يعملون في مجال المحاماة ويرغبون في الحصول على رخصة "موثق"، إلى جانب آخرين عملوا في مهن أخرى كالتدريس، إلى جانب خريجي البكالوريوس من الباحثين عن العمل.  
وأشارت إلى أن المتقدمين الجاري العمل على إطلاق برنامجهم التدريبي، سيتم منحهم التراخيص للتوثيق بعد اجتيازهم الدورات التدريبية والمقابلات الشخصية، مشيرة إلى أن خدمة "الموثق" تم إطلاقها للوصول إلى الهدف الاستراتيجي

المتمثل في تحسين أداء التوثيق العدل، لافتة إلى أن التحديات التي كان يشهدها التوثيق العدلي تتمثل في عدم توافر الخدمات خارج أوقات الدوام الحكومي، وعدم مشاركة القطاع الخاص في توفير جزء من الخدمات التوثيقية وفرص العمل، وهذا ما تحققة خدمة الموثقين التي تم إطلاقها.



## تجنيس أبناء السعوديات .. أطروحات ومناظرات

المصدر: جريدة المدينة 16 صفر 1439 هـ - 5 نوفمبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/547024>

### سمر الحيسوني

منح الجنسية لأبناء المواطنين هو من أهم المواضيع التي أخذت حيزاً كبيراً من المناقشات والطرحة . هذا الموضوع أيده البعض ووجده حقاً أساسياً، بينما البعض الآخر وجده حقاً غير مبرر. وكلنا يعلم أن الأبناء جزء من الأمومة، ومن حق كل أم أن تشعر بالأمان على أبنائها، فكيف لمواطنتنا أن يمنح الأمان لأبنائهن وبعضهن فاقدت له! فهل هنّ قادرات على بث روح الأمل فيهم ومنح حافظ الحياة في دمائهم؟ هل يستطعن احتضان أحلام أبنائهم والالتفاف حول أمانيتهم وأمالهم؟ وهل يملكن القدرة على أن يعذنبهم بأنهم لن يتجددوا من الحقوق الممنوحة لهم بعد أن يوارين الثرى؟ هل يمكن لهن كأي أم أخرى متزوجة من سعودي سواء كانت سعودية أو غير سعودية بأن يضمنن لأبنائهم حق الحصول على استثمارات وأمالك يتمتعون بإدارتها وتملكها وتطويرها وحرية التصرف فيها؟

أليس النظام من كفل للمرأة في مجتمعنا حقوقها ويسعى دوماً لتمكينها؟ فالعديد من القرارات والتعاميم الصادرة من الجهات المعنية، تنصب لصالح الأم. فكما أشرت في مقال سابق عن تعميم معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني بتاريخ 1438/8/1 هـ بشأن دراسة قضايا العنف الأسري والإجراءات المثلى لمعالجة القضايا المتعلقة بالولاية والحضانة ومدى ملاءمة استمرار صلاحيتها لأحد الأبوين، فمثل هذا القرار كيف يُمكن تطبيقه على الأم السعودية المتزوجة من غير سعودي وضمان استمرارية حقها بحضانة أبنائها الذين لا يحملون جنسيتها إذا نشأ خلاف بينها وبين زوجها مستقبلاً؟ ألا يستطيع الأب الهروب بالأطفال إلى خارج البلاد في أي لحظة؟

من عارض مطلب منح الجنسية لأبناء المواطنين لم يقدم أي مبرر مقنع له غير ترديد عبارة أن ما سوف ينالونه من حقوق، أبناء السعوديين أولى به!

أليس هؤلاء من أمهات يحملن جنسية هذه البلاد ولهن نفس الحقوق والامتيازات! أليس هنالك العديد من الدول التي تمنح الجنسية بمجرد الولادة على أرضها لتكسب ولاء هؤلاء الأشخاص؟

كما أن هناك من عارض بسبب مشاركة أبناء المواطنين لأبناء السعوديين فرص العمل، فبعد تعديل النظام يتساوى الجميع! فأبناء المواطنين يُعاملون معاملة السعودي حسب القرارات الجديدة الصادرة. فجميع هذه المبررات غير المقنعة وغيرها العديد التي لو طُرحت جميعها للمناظرة لتم إقناع متبنيها بأنها غير سليمة من النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية

نأمل في ظل الإصلاحات الجديدة للقوانين والتشريعات و مواكبة رؤية المملكة 2030 أن يتم تسليط الضوء على هذا الأمر وإقراره لصالح الأم السعودية وفقاً للضوابط والشروط.

## المواجهة بين الصحافة والمسؤول

المصدر: جريدة الرياض 16 صفر 1439 هـ - 5 نوفمبر 2017م

<http://www.alriyadh.com/1635421>

### محمد الطمحي

تعيش بلادنا مرحلة انتقالية حاسمة من تاريخها، تتطلب تضافر الجهود من أجل مواكبة هذه المرحلة، ودعم نجاحها لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

هذا ليس حكراً على أحد فالكل معني بذلك، ومن يعتقد بأنه مهما بلغ منصبه أو مرتبته الوظيفية وحده القادر على تنفيذ رؤية القيادة دون الالتفات إلا المساءلة المشروعة من أجهزة الدولة الرقابية والمواطنين ووسائل الإعلام فهو غير مدرك لما يجري من حوله من تغييرات متسارعة تضع الأولوية للوطن قبل كل شيء.

شهدت الساحة المحلية خلال الأسابيع الماضية حالة من الجدل بين الإعلام وجهات رسمية لم يرق لها النقد المشروع الموجه لقطاعاتها فأظهرت لهجة متعالية بل متعترسة أحياناً في التعامل مع كل ما ينشر عنها من سلبيات أو شبهات وكأنها معصومة عن الخطأ أو منزهة من النقد.

بعض المسؤولين يهدد بالقضاء وآخرون يجعلون من الخلاف مسألة شخصية للنيل من منتقديهم والتشكيك في مهنتهم وتاريخهم وحتى أخلاقهم، وهذا سلوك لا يليق بمسؤول من الدرجات الوظيفية الدنيا فما بالك لو كان من وزير!!

في المقابل يعتقد بعض الزملاء الإعلاميين أنّ استغلال مساحة الحرية المتاحة لنا يعني مهاجمة الآخرين دون هدف أو غاية سوى الظهور وزيادة نسبة القراء والمشاهدين، وهنا تكمن الحاجة لوضع ضوابط قانونية ومهنية تحرم هؤلاء من العبث بهذه السلطة المكفولة من الدولة وتشريعاتها.

إعلامنا الوطني يسعى جاهداً لمواكبة هذه الطفرة الجديدة التي نعيشها، وحتى يتحقق ذلك لا بد من منح وسائل الإعلام مساحة كافية من الحرية بما يتناسب مع تلك التي تعيشها مواقع التواصل الاجتماعي غير الدقيقة وغير الخاضعة للضوابط التي تحكم عملنا كصحفيين.

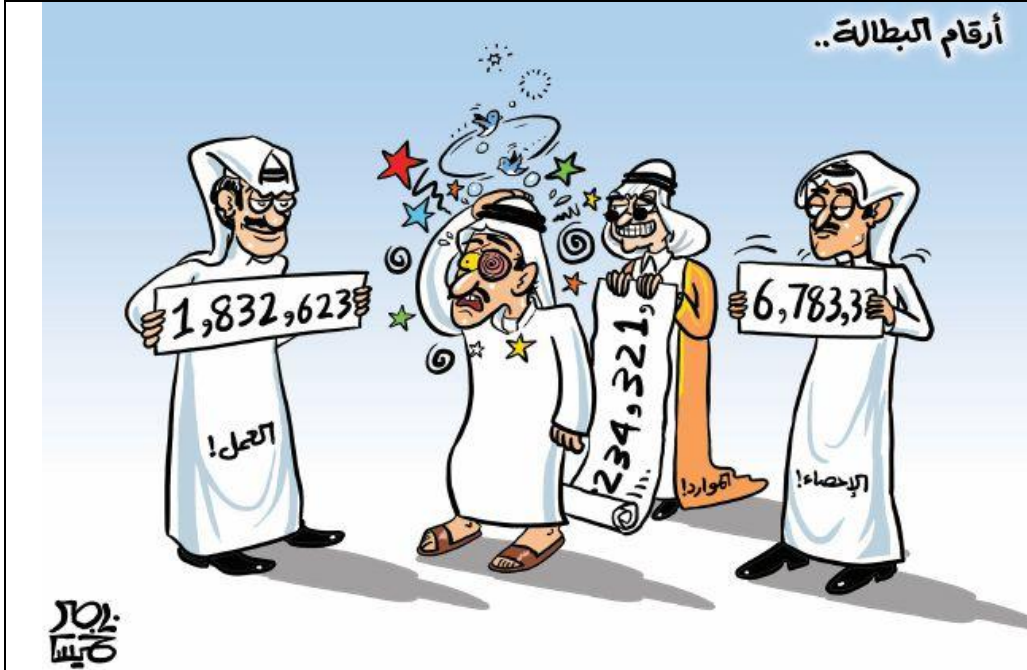
إنه دور بالغ الأهمية، ومتى ما توفرت المعلومة بشفاافية والثقة الحقيقة في هذا الدور سنجد في هذه الصحف والقنوات ما يجعل منها سيفاً مسلطاً لمحاربة الفساد وعيناً للدولة ترأب ما يحدث من تجاوزات واقعية لا يمكن أنكارها أو تجاهلها.

دون ذلك سنجعل من صحفيينا مجرد موظفي علاقات عامة هدفهم الأسمى تلميع الجهات التي ينتمون لها حتى لو كان الخطأ واضحاً بالصورة التي لا يمكن إخفاؤها ببيان صحفي أو دعاية مدفوعة الثمن.

نحن شركاء في هذه الوطن، ولكل منا مساحته ودوره المطلوب الذي لا يتعارض البتة مع دور الآخر، فكما هو مطلوب من المسؤول تنفيذ رؤية القيادة التنموية، نحن أيضاً مطالبون بممارسة دور رقابي على التنفيذ تكفله الدولة التي تنظم العلاقة فيما بيننا، وتكفل انضباط هذه العلاقة دون استغلال المؤسسة الإعلامية لسلطتها أو احتكار المسؤول للقطاع الذي يعمل فيه وكأنه إقطاعية أو ملك خاص يحق له التصرف فيه كما يشاء.



## كاريكاتير



AL-HAYAT  
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 16  
صفر 1439 هـ - 5 نوفمبر  
2017م

[http://www.alhayat.com/  
Opinion/Naser-  
Khames/25157708](http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/25157708)



الوطن  
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاحد 16  
صفر 1439 هـ - 5 نوفمبر  
2017م

[http://www.alwatan.com.s  
a/Caricature/Detail.aspx?  
CaricaturesID=8215](http://www.alwatan.com.s/a/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8215)